COPYRIGHT

This microfiche is supplied by the British Library, Oriental and India Office Collections and is for private study or research only. The material is subject to copyright and may not be reproduced without the written permission of:-

The British Library
96 Euston Road
London NW1 2DB
United Kingdom

الحقوق محفوظة

تقدم المكتبة البريطانية
قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية
هذا الميكروفيش من أجل افادة الدراسات الخاصة والأبحاث فقط.
جميع الحقوق بما يخص هذه المادة محفوظة ويحظر استخراج نسخ عنها بدون موافقة المكتبة البريطانية خطيا .

BL MANUSCRIPT NUMBER: DELHI ARABIC 954

TITLE: K AL-MAʿĀRIF FĪ SHARḤ AL-SAḤĀ'IF

AUTHOR: AL-SAMARQANDĪ, MUḤAMMAD IBN ASHRAF

DATE: AH 719 | 1319 AD

SPECIFICATIONS: 197 FOLIOS

SIZE: 15 × 12.5 cm

BL CATALOGUING REFERENCE: IODC

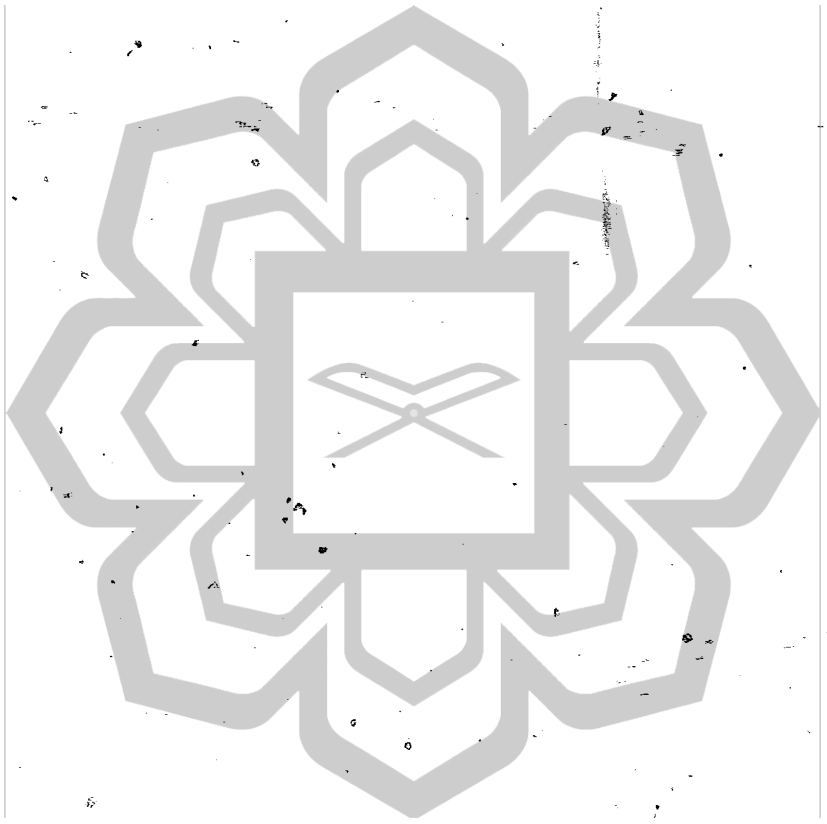

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

۸۲۴

۹۵۴

جدید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يحيط بكنه وصفه الا هو ولا يحصى ثناء على الحقيقة الا هو ولا يعرف حق معرفته الا هو ولا يوصل الى وجوده بداية ولا الى كونه نهاية ولا الى كل شيء آية والصلوة على محمد المبعوث الى الثقلين وعلى آله الذين هم اصحابه الطاهرون وبعد فان اجل المعارف واعلاها واشرف المقاصد واولاها معرفة الله تعالى وصفاته والاستدلال عليها بآياته وقد اتفق اراء اولى الالباب ان حكمة ربنا ودلتنا اولى النهى وابدا فوى الحجى انها هي العرفان والاحسان اذ غيرهما لكل يلابس لحاجة والنقائص والكمال محبوب ان يعرف مطلوب ان يتعرف ولهذا نعى قيد اطلاق العبادة بالمعرفة في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون على ان الظاهر انه مسموح والى الرسول مرفوع وقد جاء في الاخبار القدسية في كلام رب العزة كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف ولا سيما ان الاستدلال الكوني هو الوجه المعقول طبق كلام الله وكلام الرسول اذ لا شاهد فوق العقل والشرع عدلا ولا استوى شاهد ولا مزكى احسن من الله تعالى يتمسك بما نقل صاحبه صحيح عقل فكان اشرف العلم المنظور اوعاه ولا اعرف للمطهر فوق المعين ولا اتبع للدليل من العالم وكان الصحابة جامع للثاقب الحجج القطعية والدلائل اليقينية على ما شاهدوه صريح العقل ودلت عليه صحيح النقل مع حجج الحق المبين والتلويح وهم رابطة العالم اصولا وفروعا بهم لتلقي حسان الدين وشوى ايمان المصيبين اذ هو لا يقدر الامانة العلمية وازالة الشبهة فالتمس جماعة من العلماء ومنهم في القضاء ان اكتب له شرحا وافيا ببيانه كافيا لتبيانه مع زيادة ما يتوقف عليه الاتقان فاني ما يسعه الا الايمان فانتخبت عيونه من كتاب المعارف في شرح الصحائف وسميته السيل الصافي من الحكم الوافي فقال الى الاخر اقول خطابا لمن شرح الباب ينبغي ان يكون مناسبا للسبب الذي اشار الى معظم الصواب ومجمل فصوله ومعظم اصول الكلام ان الله تعالى واجب

والمعقول الذي لا يخالفها فانه ايضا من اصول الاسلام والفلاسفة ايضا يحتجون من هذه
الاشياء الا ان على اصول الفلسفة من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والواجب
والملك وفاعل الاسباب والامكان صفة وجودية والوجود مسبب والوحي من عند الله تعالى
وسموه بالالهي يكون الاشارة من الكلام والالهي ان الكلام على اصول هذه الشريعة اولى
على اصول الفلسفة فعلم بما ذكرنا ان حد علم الكلام انه علم يبحث فيه عن ذات الله وصفاته
وافعاله واحوال الممكنات في المبدا والمعاد على قانون الاسلام مقولنا على قانون الاسلام
احترازا عما يقابله كالجنس والمراد بالله تعالى هنا ذاته تعالى من حيث الصفات الذاتية
عرضا من هذا للحقنه من مسائل علم الكلام لا ذاته من حيث هي فانها من الموضوع والبحث
عن الموضوع من المبادي والذات مطلقا على الذات من حيث هو وعلى الذات من حيث
لذا فهنا ثلثة اشياء ذات الله تعالى من حيث هي وذاته من حيث الصفات كالذات من
حيث عدم التركب والجوهرة والعرضية وغير ذلك وفعل الصفات والبحث عن الاول
من المبادي وعن الثاني والثالث من المسائل فان قلت دلالة العلم على الخاص عسر
تمامه فكيف يحد به قلت يجوز شرط السماع كالتاطوني في تعريف الانسان وهو
معرفة من الموضوع وعلم من ولد الى آخر الفصل فوائد علم ما ذكر في حد هذا الفصل
ان البحث في علم الكلام انما يقع عن اوصاف ذاته لذات الله تعالى من حيث هي واوصاف
ذاته لذات الممكنات من حيث اضافتها الى الله تعالى اما الاول فلان ذكر صفات الله
وصفة سواء كانت مع اعتبار الذات كالواجب والحي او لا كالوجود والشيء مضافة
فهم منه الموصوف من حيث هو هو فان مجيء المضاف الى الشيء يفهم منه العموم فهم
الشيء عند اعتبار شيء من مجيء معه مضاف اضافة الشيء الى نفسه والشيء ذكر وحد منهم
من حيث هو هو اما الثاني والرابع احوال الممكنات التي بحث عنها في علم الكلام بسبب
والاشياء الخصوصة مما تعلق بحكم فيها عن ما ترتبت ايجابا على وذلك

يكون واجبا الى الله تعالى ويكون [illegible] ناشئة عن جهة حاجتها الى الله تعالى واذا علمت
[illegible] الكلام عن اوصاف ذاته تعالى من حيث هي ومن اوصافه انه لذات
[illegible] من حيث انها محتاجة الى الله علم ان موضوع علم الكلام ذات الله تعالى من حيث هي
[illegible] من حيث انها محتاجة الى الله تعالى فما علم مما مضى ان موضوع كل علم فانه
عن اوصاف ذاته وقد عرفت ما هو المراد من هذا الكلام وقد دلم مما ذكرنا ان الموضوع اذا كان
شيئا يجب رجوعها الى شيء واحد فيها اي شيء رجع اليه ذات الله تعالى من حيث هي واما اذا لم يكن
من حيث انها محتاجة الى الله تعالى فلست كلا منها رجع الى الموجود فان قلت قد عرفت
المقدمة بانها التي يتوقف عليها شيء من المباحث وههنا علم تعرف علم الكلام وما يتعلق من
الموضوع مفصلة فاي شيء من المباحث يتوقف على ذلك قلت الصانع عن العالم سوف يتوقف عليه
لانه ما لم يعرف ان لهذا العالم صانعا لم يعرف انه محدث قال الفصل الثاني في الوجود قال هذا
الفصل مشتمل على قسمة الموجودات على المذهبين مذهب الفلاسفة ومذهب اهل الملة
قال كل ما تصوره العقل الى قوله فهو الممكن اقول كل ما تصوره العقل
اما ان يكون ماهيته او نوعه من الوجوه بحيث لا يوجد الا ويمتنع الوجود لذاته اي لكل
ما كان ماهيته او نوعه من الوجوه بحيث لا يوجد الا ويمتنع الوجود لذاته اي لكل
وجود لانه لا يخلو من ان يقضي وجوده الخارجي اولا والاول هو الواجب تعالى وتقدس والثاني
اما ان يقضي عدمه الخارجي اولا والاول هو الممتنع كاجتماع النقيضين والثاني هو الممكن كالسماء
والارض وما بينهما فالممكن ما لا يقضي شيء من الوجود والعدم قال لست لان عدم
الوجود والعدم في الواجب والممتنع ليسا كل منهما قسما اخر وهو ان لا يقضي شيء منهما
عدما وان اردتم مطلقا سواء كان وجودا او لا فلا نسلم ان ما يقضي الوجود هو واجب وان
ما يقضي العدم هو ممتنع وانا نكون ان لو كان ماهيته بحيث لا يقضي وجودا ولا عدما
لكان ممكنا لزم قسم اخر لان ما يقضي الوجود والعدم قسمان الوجود في الخارج وهو الواجب
وقسم ما يقضي العدم لذاته وهو الممتنع فان قلت انتم في قسمة الموجود

والممتنع

والممنع ليس منا ملتفت انا لزم بالقسمة بالعرض لا بالقصد واعلم ان قول المتكلمين
ان الواجب يقضي ذاته وصفاته نافض ما سيجيء ان وجود الواجب من ذاته لا بالمعنى الذي يكون
مقتضيا لنفسه والا لزم تقدمه على نفسه وكذا ساير اهل السنة والمعتزلة الا من شذ يقولون الى
ان وجود كل شيء من ذاته مع انهم صرحوا بان الواجب يقضي ذاته وصفاته واجاب قوم
وجود الواجب وجود مخصوص فكون مقتضيا للمطلوب وموضع وفيه بحث لان المطلوب
اركان وجود الواجب وجود غير ذاته وان لم يكن فلا يكون مقتضيا لوجود قال
والممكن اما جوهر او عرض الى قوله وهي المسلمة ابتداء اقول الممكن وهو الذي
يجوز ولا عدمه اما جوهر او عرض لانه ان لم يكن في الموضوع وهو المحل المتقوم المحال كالحي
فهو الجوهر وان كان في الموضوع فهو العرض ثم الجوهر اما واحد حسي او غير حسي والموضوع كون
الشيء مشارا اليه اشارة حسية بانه هنا او هناك سواء ادرك بالحس او لا قوله اشارة حسية
ليخرج الاشارة العقلية اذ لا يقال للموصوف بالوضع الوضعي انه حال في محل او لا في محل اما ان يكون
مبدأ اي سببا للاختصاص بالنوع الذي هو محله او لا ان كان مبدأ يسمى صفة نوعية
اذ به يحقق النوع ثم الصفة النوعية ان كانت مبدأ للاعتداد والتمام اي بكونه
اتم في نوعه المختص به اعتدادا وتماما ثابتا فيه وفي كون ذلك في كل ما يتصف
ويتحقق من النبات والحيوان وان لم يكن مبدأ للاعتداد والتمام اما ان يكون مبدأ للحس
واركانه الارادة او لشيء اخر غير الحس والحركة فان كان الاول سميت نفسانية وان
كانت مبدأ لشيء اخر غير الحس والحركة سميت طبيعية كما يكون في الاشكال المختلفة
والطوبة والشفة والسيلان والكيفيات في العناصر وغير ذلك من الاجسام مما يقضي خواصه
واثاره كالخواص المزاجية وغيرها هذا اذا كان مبدأ للاثار المختصة اما اذا لم يكن فهو الصورة
الجسمية وهي المسماة بالامتداد اي المتصل الحاصل في الاجسام الذاتية في الطول والعرض
والعمق هذا على مذهب من قال ان النفس الانسانية ليست بجسم وهو ارسطو ومن تابعه الا